المقاربات التنموية لدول إفريقيا من منظور الأمن الإنساني: قراءة في التجربة التنموية لرواندا

الدكتور حبيطة لخضر
قسم العلوم السياسية، جامعة عمار ثليجي-الأغواط-

الملخص

تعيش أغلب دول القارة الإفريقية أوضاعا سياسية واقتصادية واجتماعية معقدة، ناجمة عن جملة مشاكل وتحديات داخلية وخارجية، والتي حالت دون تحقيق التقدم الاقتصادي والتنمية المطلوبة، لكن رغم ظروف التخلف المحيطة، فقد أثبتت بعض التجارب الإفريقية أنه بالإمكان كسب الرهان التنموي بالاعتماد على امكانيات الدولة، وتبرز التجربة الرواندية كتجربة رائدة في القارة الافريقية يمكن اعتبارها إطارا مرجعيا، ونموذجا تقتدي به كل دولة عانت من الصراعات الداخلية الطاحنة والحروب الأهلية، وهو أن بناء الأمن الانساني بما يتضمنه من مصالحة وأمن مجتمعي أمر بالإمكان تجسيده في الواقع، وهو الأرضية والقاعدة الأولى للانطلاق في أي نهضة تنموية أو إقلاع اقتصادي.

الكلمات المفتاحية: التنمية، الأمن الإنساني، إفريقيا، رواندا.

Abstract

Most of the countries of the African continent live in complex political, economic and social conditions, mainly caused by numerous internal and external problems and challenges, resulting in total prevention from achieving the economic progress and the required development. Yet despite the surrounding conditions of underdevelopment, some African countries proved that it is possible to win the development bet by relying on the capabilities of the state; the Rwandan experience stands out as a pioneering experience in the African continent that can be considered a frame of reference and a model for every country that has suffered from internal conflicts and civil wars.

Building human security along with reconciliation and community security is something that can be embodied in reality, and it serves as the ground and the first rule for starting in any development renaissance or economic take-off.

keywords: Development, Human security, Africa, Rwanda.

المقدمة

تعتبر القارة الإفريقية ثاني أكبر قارات العالم مساحة وأكثرها غنا وتنوعا طبيعيا، حيث تمتلك العديد من المقومات الطبيعية والاقتصادية والبشرية، التي سيحقق استغلالها العقلاني آفاقا اقتصادية وتنموية واعدة. ولكن بالرغم من ذلك فإن القارة الإفريقية تعيش واقعا صعبا وجملة من المشاكل، والتي كان من بينها ما خلفته المرحلة الاستعمارية عندما خضعت القارة للاحتلال الأوروبي لعقود طويلة،حيث استنزفت الكثير من ثرواتها ومقدراتها، وكان لهذه المرحلة تداعيات سلبيةعلى الواقع الذي تعيشه هذه الدول اليوم، سياسيا واقتصاديا وأمنيا واجتماعيا، كمسألة الهوية والأقليات، المشاكل الحدودية، عدم الاستقرار السياسي، والحروب الأهلية، تزايد النزعات الانفصالية، كما اقترن اسم إفريقيا بالتخلف والفقر والبطالة والمجاعة، والهجرة غير الشرعية والتهريب، والإرهاب والأوبئة والأمراض وغيرها.

من جانب آخر، ورغم المشاكل الداخلية التي تعاني منها الدول الإفريقية، وتزايد التدخلات الخارجية في شؤونها الداخلية، استطاعت بعض دول القارة السمراء أن تنجح في الخروج من هذه الدائرة السلبية، وكسبت الرهان في تحقيق ثنائية الأمن/ التنمية باعتبارهما وجهان متلازمان، فلا تنمية بدون أمن ولا أمن بدون تنمية، وبرزت بعض التجارب الرائدة لدول استطاعت تحقيق معجزة تنموية نموذجية وفقت بين متطلبات التنمية وضرورة تحقيق الأمن الإنساني، كمنطلق أساسي فيعملية التنمية، وظهرت التجربة الرواندية كنموذج رائد، رغم أنها دولة صغيرة مزقتها الحروب الأهلية لعقود، حيث أن تبنيها لإستراتيجية تنموية شاملة قائمة على الأمن والسلم والمصالحة الداخلية، استطاعت دحض نظرية التخلف التي ألصقها الغرب بإفريقيا، وهي تخطو خطوات ثابتة لأن تصبح في مصاف الدول المتقدمة، وعليه يمكن طرح الإشكالية التالية: كيف يمكن لدول القارة الإفريقية تحقيق التنمية الشاملة والنهوض الاقتصادي بالاستفادة من التجربة الرواندية؟

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة

1/ مفهوم التنمية على الرغم من ارتباط التنمية في معظم دول العالم الثالث بمجموعة من الأيديولوجيات والنظم التي اختفت وتراجعت لتفتح المجال أمام تجارب وإيديولوجيات مخالفة لها والتي اعتمدت على الحرية الاقتصادية، وترك الأمور لقوى السوق وحركة الأفراد، والتي تبلورت في مفاهيم النمو وليس التنمية، فإن التنمية كمفهوم مازال باقيا بل ازداد قوة أكثر من السابق، وهنا وجب التفريق بين النمو الذي يشير إلى التطور الذاتي والطبيعي والتلقائي، وأن هناك عمليات قائمة تتحرك من تلقاء نفسها، وأن هذه العمليات قد تعترضها عقبات وهنا يتدخل الفرد لإزالتها حتى يستعيد النمو توازنه وسياقه الطبيعي"[1]، وبهذا المعنى فالنمو يعني أن هناك وضع قائم معطى السياق والتوازن الطبيعي، وأن هذا الوضع سيتحرك بصورة طبيعية ومتدرجة إلى الأمام، أما التنمية كمفهوم فإنها لا تسلم بصلاحية هذا الوضع القائم بطبيعته لأنه غير صالح أساسا للحركة الصحيحة لأنه متخلف، وأن حركته لن تنتج سوى التخلف، لذلك لابد من التدخل لتغييره ليكون طبيعيا[2].

وهذا يقودنا إلى تعريف التنمية، التي عرفت العديد من التغيرات كانت نتيجة استجابة للتطورات التي عرفها النشاط الإنساني الساعي إلى تحقيق التقدم وتحسين سبل العيش والحياة. لقد برز مفهوم التنمية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، وأصبح ضرورة حتمية ومطلبا رئيسيا لكل الدول، حيث اقتصر مفهوم التنمية في بداياته على الشق الاقتصادي أي التنمية الاقتصادية، وفي سنوات السبعينيات وحتى منتصف الثمانينيات من القرن العشرين انتقل الحديث إلى مفهوم "التنمية الشاملة" أي تحقيق التنمية في مختلف القطاعات والمجالات، ثم ظهور مصطلح "التنمية البشرية" في سنوات التسعينيات كنتيجة للتطور الإنساني وأصبح الهدف من التنمية هو توسيع الخيارات الرئيسية للناس في التمتع بحياة أفضل والتمتع بالحرية السياسية وضمان حقوق الإنسان وهذا حتى الوصول إلى ما يسمى الآن بـ "التنمية المستدامة"[3].

هناك العديد من التعريفات للتنمية، فقد عرف إعلان "الحق في التنمية الذي أقرته الأمم المتحدة سنة 1986 عملية التنمية بأنها: "عملية متكاملة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية، تهدف إلى تحقيق التحسن المتواصل لرفاهية كل السكان والأفراد، والتي يمكن عن طريقها إعمال حقوق الإنسان وحرياته الأساسية"[4].

وتعرف التنمية كذلك على أنها: "عملية ديناميكية تتكون من سلسلة من التغيرات الهيكلية والوظيفية في المجتمع وتحدث نتيجة للتدخل في توجيه حجم ونوعية الموارد المتاحة للمجتمع، وذلك لرفع مستوى رفاهية الغالبية من أفراد المجتمع عن طريق زيادة فاعلية أفراده في استثمار طاقات المجتمع إلى الحد الأقصى"[5].

لقد ركز الاقتصاديون على المؤشرات الاقتصادية لتحقيق التنمية، ومن بين هذه المؤشرات هناك الناتج القومي، الدخل القومي، مستوى الدخل الفردي، نسب نمو القطاعات، معدلات نمو الصادرات، معدلات الاستثمار...الخ، وتفترض النظريات الاقتصادية أن النمو الاقتصادي كفيل بتغير النواحي الأخرى في المجتمع على اعتبار أنه يحسن دخل الأفراد ويمكنهم من إشباع احتياجاتهم المادية المتنوعة، لكن في المقابل فإن النظرية الجزئية تعرضت للعديد من الانتقادات من قبل الكثير من الباحثين وخبراء التنمية ومن أبرزهم **دودلي سيرز** (1972) **Dudley Seers**، الذي اعتبر أن المؤشرات السابقة غير دقيقة وقاصرة وحتى مضللة لافتقادها المعلومات الإحصائية الكافية وضعف البيانات في الدول النامية، وقد اقترح **سيرز** أن قياس ما تحقق من تنمية يكون بقياس ما حدث للفقر ومدى تحسن نوعية الحياة وانخفاض معدلات البطالة ومدى النجاح في تضييق الفجوة بين الريف والمدينة وبين الفقراء والأغنياء، كما أنه لا بد من تحقيق الذات في تحقيق التنمية الحقيقية من خلال درجة اعتماد الاقتصاد المحلي على الخارج، ودرجة التحرر من التبعية الاقتصادية، كما أضاف سيرز مؤشرا آخرا للتنمية متعلق بمدى مراعاة حقوق الإنسان في المجتمع لأن مؤشرات التنمية تهتم بتحسين نوعية الحياة بكافة جوانبها وتوفير حياة كريمة لأفراد المجتمع[6].

كما تبنت الأمم المتحدة **(UN)** مؤشرات أخرى تعتبر أكثر دقة في قياس درجة التنمية ومن ضمنها الخدمات الأساسية ومدى انتشارها بين السكان (مثل التغطية الصحية، متوسط العمر، معدل وفيات الأطفال، معدل التعليم والأمية والبطالة)، ومؤشرات انتشار خدمات الاتصال ووسائل الإعلام، ونمو المواصلات والطرق، ومؤشرات للتنمية الريفية والمحلية، ومؤشرات تخص مشاركة المرأة وحقوقها وممارسة التمييز ضدها، ومؤشرات لنوعية الغذاء والرعاية الصحية...الخ[7].

2/ تعريف السياسات التنموية: يمكن تعريف السياسات التنموية بأنها: "جزء من السياسة العامة للدولة التي تتعلق بالتنمية، وهي عبارة عن مجموعة من المبادئ

والأهداف والمعايير والقيم، التي تحكم نشاط الدولة اتجاه عمليات تنظيم التنمية المختلفة وإدارتها ورقابتها وتقييم نظمها وأنشطتها، لتحقيق أفضل النتائج التنموية الممكنة، وتأتي هذه السياسات في إطار مجموعة التشريعات والقواعد التي تسنها الدولة للتحكم في حركة النشاط التنموي في المجتمع، في إطار جملة من المحددات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والتي يمكن تحقيقها في شكل خطط وبرامج ومشروعات يتم تنفيذها في إطار تدابير وإجراءات متعددة"[8]. وتعني السياسات التنموية كذلك: "مجموعة القرارات التي تتضمن اتجاهات ومجالات وطرقا واجب استخدامها لتحديد الأهداف التنموية للمجتمع، أو أنها نتاج التفكير المنظم الذي يوجه الخطط والبرامج التنموية، حيث تنبع تلك السياسات من إيديولوجية المجتمع، لتعبر عن أهدافه البعيدة، وتوضح مجالات البرامج والخطط التنموية، وتحدد الاتجاهات العامة لتنظيمها وأدائها"، كما يمكن القول أن السياسات التنموية هي: "مجموعة المبادئ والقرارات التي تتوصل الحكومة والتنظيمات والجماعات والقوى السياسية والمهنية والاجتماعية في إطار ديمقراطي، وبمقتضاها تتحدد الأساليب والغايات التنموية للمجتمع، ويتم تحديد تلك السياسات في إطار مجموعة من المحددات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، التي تأخذ صورة تشريعية في أغلب الأحيان وتحقق الأهداف التنموية المبتغاة"[9].

3/ مفهوم الأمن الإنساني: الأمن الإنساني Human Security هو أحد المفاهيم الأمنية التي برزت في فترة ما بعد الحرب الباردة، وذلك في محاولة لإدماج البعد الإنساني في إطار الدراسات الأمنية من خلال اعتبار الفرد هو وحدة التحليل الأساسية في أي دراسة أمنية، وانطلاقا من أن أمن الدول رغم أهميته لم يعد ضامنا لتحقيق أمن الأفراد، والأكثر من ذلك فإنه في أحيان كثيرة تفقد الدولة الشرعية فتتحول السلطة إلى خطر يهدد أمن المواطنين. وخلال السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين أثير الحديث عن مفهوم أمن الفرد أو الأمن الإنساني من خلال مناقشة أبرز تحديات ومصادر تهديد أمن الأفراد وذلك من خلال أعمال وتقارير بعض اللجان المستقلة، ومن خلال أعمال بعض المؤتمرات الدولية، وهو ما جاء بالأساس في سياق محورين تعلق الأول بالربط بين الأمن والتنمية، أما المحور الثاني فجاء من خلال الربط بين قضايا الأمن والتنمية والإنفاق على التسلح[10].

أ-تعريف الأمن الإنساني: يقوم الأمن الإنساني - وفقا لتقرير التنمية البشرية 1994- على محورين رئيسيين: أولا السلامة من التهديدات المزمنة مثل الجوع والأمراض والقمع، ثانيا، الحماية من الاختلال المفاجئ والمؤذي في أنماط الحياة اليومية سواء في المنازل، أو الوظائف أو في المجتمعات المحلية، وقد تم توضيح الأمن الإنساني وفقا للجنة الأمم المتحدة حول الأمن الإنساني سنة 2003 على أنه: "حماية الكيفية الأساسية لحياة جميع البشر عبر اعتماد طرق تعزز الحريات وتلبي حاجات البشر"[11]. ومن التعريفات التي ركزت على مفهوم الأمن القومي تعريف بول هينبيكر الذي عرفه بأنه: "الأمن الإنساني يركز على الأفراد والمجتمعات بدل الدول، كما أنه يقوم على فكرة أن أمن الدولة ضروري لكنه ليس كافيا لتحقيق بقاء البشر، والأمن الإنساني يركز على مصادر التهديد العسكرية وغير العسكرية، إذ يعد أمن وبقاء الأفراد جزءا مكملا لتحقيق الأمن العالمي، كما أنه يكمل ولا يحل محل مفهوم الأمن القومي، يضاف لذلك أن تحقيق الأمن الإنساني يعتمد أدوات جديدة منها دور المنظمات غير الحكومية"[12]. وهناك جملة من التعاريف تشترك في فكرة ضرورة تحرير الإنسان سواء من العنف أو من الحاجة وكذا في مبدأ الكرامة الإنسانية. **لويد أكسورثي Lloyd Axworthy** عرف الأمن الإنساني في جوان 1996 على أنه: "حماية الأفراد من التهديدات التي تكون مصحوبة أم لا بالعنف، وهي وضعية تتميز بغياب الخروقات للحقوق الأساسية للأشخاص، لأمنهم ولحياتهم، وهي رؤية للعالم تنطلق من الفرد وكغيرها من سياسات الأمن فهي تعني الحماية"[13]. أما **شارل فيليب دافيد Charles Philippe David** و **بياتريس باسكال Béatrice Pascal** فيعرفانه على أنه: "حالة التواجد في مأمن من الحاجة الاقتصادية والتمتع بنوعية حياة مقبولة وبضمان ممارسة الحقوق السياسية كما يؤكدان على أن السلم لا ينحصر فقط في مراقبة ونزع التسلح، بل أن التنمية المستدامة، واحترام حقوق الشخص، والحريات الأساسية وأسبقية القانون، والحكم الراشد، والعدالة الاجتماعية، هي كلها مهمة بدورها للسلم العالمي"[14].

ب-أبعاد الأمن الإنساني: بين تقرير التنمية البشرية لعام 1994 بأن الأمن الإنساني يجب توسيعه ليشتمل على التهديدات والمخاطر من خلال المستويات التالية:

- **الأمن الاقتصادي:** يتطلب الأمن الاقتصادي ضمان دخل الأفراد الأساسي، والذي يتحقق عادة عند توافر فرص العمل المربحة والمجزية أو عبر شبكة الحماية الممولة من القطاع العام كملاذ أخير، ويعتبر ربع سكان العالم فقط في 2019 آمنين اقتصاديا،

في حين أن مشكلة الأمن الاقتصادي قد تكون أكثر خطورة داخل البلدان النامية، إذ تمثل البطالة عاملا مهما ومسببا للتوترات السياسية والعنف الإثني[15]. ويتضمن الأمن الاقتصادي للأفراد محاور هي: الدخل. والمحور الثاني البطالة وعدم الاستقرار في العمل، والمحور الثالث هو الفقر. أما المحور الرابع فهو أزمة السكن.

● **الأمن الغذائي:** يعني التحرر من الجوع، وهو الترجمة الأساسية للحق الإنساني الأساسي في الغذاء، وهو عنصر هام في نوعية الحياة ولوضعية التغذية والصحة، وهو حق ذكر في المادة 11 من العهد المتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية 1994. وقد عرف البنك العالمي الأمن الغذائي على أنه مدى تحصل كل فرد، وفي كل وقت على أي غذاء كان، لتمتعه بحماية صحية وإيجابية، ويشتمل الأمن الغذائي على[16]:

- المستوى الأول: ضمان الحق في أن يكون الفرد بمأمن من الجوع، إذ له الحق في تغذية جيدة؛

- المستوى الثاني: حق الإنسان في الوصول إلى غذاء صحي ومغذي، وفي مساعدة غذائية في ظل الكرامة ودون تغيير؛

- المستوى الثالث: الحق في غذاء ملائم متنوع ومقبول على المستوى الثقافي.

● **الأمن الصحي:** ويقصد بالأمن الصحي توافر الخدمة الصحية بأسعار في المتناول، وقدرة الأفراد على الحصول على تلك الخدمة، سواء من خلال نظم التأمين الصحي، أو حمايتهم من الأمراض التي يمكن الوقاية منها. خصوصا أن من بين الأسباب الرئيسية للوفاة في الدول النامية هي الأمراض المعدية والطفيلية والتي تقتل 17 مليون شخص سنويا[17].

● **الأمن البيئي:** يهدف الأمن البيئي إلى حماية الأشخاص على المدى القريب والبعيد من الكوارث الطبيعية والتهديدات الناجمة عن الأضرار التي تسبب بها الإنسان تجاه الطبيعة، ومنع تدهور البيئة الطبيعية، فالافتقار في الوصول إلى موارد المياه النظيفة في البلدان النامية يمثل أحد أكبر الأخطار التي تهدد البيئة، بينما في البلدان الصناعية، فإن التلوث الجوي يعد أحد أهم التهديدات الرئيسية، وكذا ظاهرة الاحتباس الحراري الناجم عن انبعاث الغازات الدفينة[18].

● **الأمن الشخصي:** يقصد به حماية الإنسان من التعرض للإيذاء والعنف البدني، ومن ثم فإن الأمن الشخصي يعد أكثر أبعاد الأمن أهمية للإنسان، فهو يتعلق بسلامته المباشرة. ومن بين التهديدات التي تتعرض لها حياة الإنسان[19]:

- تهديدات من الدولة (كالتعذيب الجسدي)؛
- تهديدات من الدول الأخرى(كالحروب)؛
- تهديدات من جماعات أخرى من الناس (كالتوتر العرقي)؛
- تهديدات من أفراد أو من عصابات ضد أفراد آخرين، أو ضد عصابات أخرى؛
- تهديدات موجهة ضد المرأة (كالاغتصاب والعنف المنزلي)؛
- تهديدات موجهة ضد الأطفال على أساس ضعفهم وتبعيتهم (كإساءة معاملة الأطفال)؛
- تهديدات للنفس (كالانتحار وتعاطي المخدرات).

● **الأمن المجتمعي:** يقصد به شعور الفرد بانتمائه للجماعة، والمجتمع، سواء كانت أسرة، أو مجتمع محلي، أو منظمة، أو جماعة عنصرية أو عرقية يمكن أن توفر لأعضائها هوية ثقافية ومجموعة قيم تطمئنهم، وهذه الجماعة توفر المساندة العملية له[20]. ويعني الأمن المجتمعي نوعية أفضل في الحياة الكريمة للمواطن من خلال ضمان الحماية ضد التمييز على أساس السن، الجنس، الانتماء، المستوى الاجتماعي، ويتمثل الأمن الثقافي والإثني في مدى تمتع الأفراد والجماعات والأقليات بممارسة ثقافتهم وشعورهم بالأمان تجاه هويتهم وثقافتهم، وحريتهم في التعبير عنها. ويعد الأمن المجتمعي مهددا بواسطة النمو الديمغرافي السريع، الهجرة، حركة اللاجئين، وفقدان الشعوربالانتماء[21].

● **الأمن السياسي:** يهدف إلى توفير الاحترام الكافي من قبل عموم المجتمع لحقوق الإنسان الأساسية، ليس فقط في الدول المتقدمة، بل أصبحت هناك انتقادات موجهة للعديد من النظم في الدول النامية، وذلك لعدم اهتمامها الكافي بحقوق الإنسان في ممارساتها وسياساتها، وباتت تهدد سمعتها ومكانتها الدولية، كما تستغل تلك الانتهاكات كمبرر، لعدم تقديم المساعدات لبعض الدول، أو رفض انضمامها إلى منظمات دولية أو إقليمية، كنوع من الاستبعاد والعقاب والاستهجان لأفعالها، وتتضمن

حقوق الإنسان الأساسية العديد من المحاور، ويمكن أن تثار في هذا الإطار عدة قضايا بشأن الحقوق السياسية منها: الحرية في التعبير دون التعرض للقمع أو الإيذاء من طرف النظام الحاكم، المشاركة في الأحداث السياسية واتخاذ القرارات التي تؤثر على حياة الشعوب والأفراد، الحق في الحصول على المعلومات عن سياسة الدولة، المساواة في الحقوق والواجبات، الحق في حماية الملكية الخاصة، وعدم التدخل التعسفي في حياة الإنسان الخاصة، وأن تكون إرادة الشعب هي مصدر سلطة الحكومة من خلال انتخابات حرة ونزيهة[22].

المحور الثاني: واقع التنمية في الدول الإفريقية: المقومات والمعيقات

تمتلك القارة الإفريقية العديد من المقومات الطبيعية والاقتصادية وحتى السياسية التي تجعلها قارة رائدة تنمويا وقوة سياسية واقتصادية إذا ما تم استغلال قدراتها وإمكانياتها بطريقة عقلانية، حيث تأتي القارة الإفريقية في المرتبة الثانية بعد قارة آسيا من ناحية التعداد السكاني حيث يشكل السكان 14.8 ٪ من إجمالي سكان العالم، وتزيد مساحتها عن 30 مليون كم^2، ويبلغ سكانها حوالي 1.2 مليار شخص (إحصائيات 2020)، ومن المتوقع أن يرتفع العدد إلى أكثر من 1.8 مليار نسمة في عام 2035، بزيادة تقارب 50 ٪ على مدار 18 عاما القادمة، وترتفع نسبة الشباب في البلدان الإفريقية التي تشهد معدلات خصوبة عالية (4.6 في إفريقيا جنوب الصحراء)، مما يشير إلى أنه بحلول عام 2100، سوف يكون 50 ٪ من المواليد في العالم في إفريقيا، وبوتيرة التنمية الحالية فمن المرجح أن يؤدي النمو السكاني السريع إلى تفاقم الفقر وانعدام الفرص الاقتصادية[23]. ويوجد تنوع قبلي وإثني وثقافي كبير في القارة، حيث يتكلم الإفريقيون حوالي 1000 لغة. وتزخر إفريقيا بمعدلات ضخمة في موارد النفط والغاز والمعادن، فهي موطن 54 ٪ من إحتياطي البلاتين العالمي، و78 ٪ من الماس، و40 ٪ من الكروم، و28 ٪ من المنغنيز في حوالي 19 دولة، كما أن 46 دولة إفريقية لديها احتياطات من النفط، الغاز، الفحم، ومعادن أخرى، ويتوزع النفط بكميات كبيرة جدا في كل من نيجيريا والسودان والجزائر وليبيا وأنغولا، أما احتياطي الغاز فيوجد بنسب معتبرة جدا في كل من الجزائر ومصر، وبنسب أقل في

ليبيا ونيجيريا، إضافة إلى غنى العديد من الدول بمعدن الذهب المتوفر في كل من مالي وغانا وإريتريا وإثيوبيا ورواندا وزامبيا وناميبيا وجنوب إفريقيا، إلى جانب وجود معادن أخرى تشكل ثروة ومصدرا مهما للطاقة على غرار اليورانيوم[24].

كما تعتبر إفريقيا القارة الأولى في العالم من حيث مساحة الأراضي الزراعية حيث تبلغ مساحة الأراضي الصالحة للزراعة فيما يزيد عن 60 ٪ من إجمالي الأراضي حول العالم، وعلى مستوى القارة تشكل الأراضي الزراعية حوالي 35 ٪ من إجمالي مساحة القارة فمن حيث التربة تتمتع القارة بمستويات ونوعيات مختلفة من التربة الغنية، وكذلك بمواسم زراعية متنوعة[25]. ومن الناحية السياسية تستحوذ إفريقيا على ربع إجمالي عدد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، كما أصبح الاتحاد الإفريقي يشكل منبرا للعديد من القضايا الدولية الرئيسية، ومن بينها إصلاح الأمم المتحدة، وازدادت أهمية صوت إفريقيا في الأمم المتحدة بشكل كبير، إذا يلاحظ أن أغلبية الثلثين مطلوبة لاتخاذ القرارات الدولية، لذلك سيكون من الصعب تمرير القرارات والمشاريع دون موافقة الدول الإفريقية[26].

ورغم الإمكانيات الكبيرة التي تحوزها دول القارة، إلا أن القارة الإفريقية تعتبر أكثر قارات العالم تخلفا، وهذا راجع للعديد من العوامل والأسباب منها هشاشة البنية السياسية والاقتصادية، وتفشي الفقر والأمراض، وكذلك الاضطرابات الداخلية في عدة دول مثل السودان والصومال بظهور الحركات المسلحة والتمرد على السلطة الحاكمة، ومن بين الأسباب كذلك عدم تطور النهضة الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والفكر المتطرف (بوكو حرام في نيجيريا)، وتجارة المخدرات وزراعتها في العديد من الدول وانتشار الأمراض المعدية وغيرها. وتفشي الجهل وانخفاض مستوى التعليم في غالبية الدول وهو ما أثر على وجود كفاءات بشرية كافية لتحقيق التنمية، كما أن الخلافات والمشاكل الخارجية لاسيما المتعلقة بالديون، والمساعدات والقروض التي يتم منحها من الدول الغربية يتم تسييسها[27]. ويمكن تصنيف مشاكل القارة الإفريقية التي تحول دون تحقيق التنمية إلى عوامل ذاتية داخلية وأخرى خارجية:

أ- بالنسبة للعوامل الداخلية: هناك العديد من المستويات التي يمكن من خلالها مناقشة الأسباب الداخلية المسئولة عن التخلف في إفريقيا:

- بالنسبة للعوامل الطبيعية تعتبر إفريقيا من أكثر القارات تعرضا للتقلبات

المناخية، وهو ما يسبب عدم القدرة على التكيف في العديد من القطاعات الاقتصادية، مما ساهم في تفاقم الأضرار والتحديات التنموية، كالفقر ومحدودية رأس المال وتدهور النظم الإيكولوجية خاصة في جنوب القارة، الذي شهد صراعات داخلية معقدة بفعل غياب الأمن الغذائي والبحث عن الموارد، بسبب تضرر القطاع الزراعي والفلاحي في العديد من الأقاليم كدارفور ومالي والصومال، وغيرها من المناطق التي تشهد حالة من الجفاف والتصحر.

- بالنسبة للعوامل المجتمعية فإن هشاشة الدولة ومؤسساتها هو العامل الأساسي الذي أدى إلى غياب التنمية بسبب العجز عن توفير الاستقرار السياسي، وهو ما يدفع بالمواطنين إلى التمرد والدخول في صراعات للحصول على الموارد، نتيجة شعورهم بالتهميش والإقصاء وتردي شرعية النظام السياسي خاصة في الدول التي تمتاز بالتعدد العرقي والإثني، بفعل شخصنة الدولة وتسخيرها لجماعة معينة تحتكر السلطة والثروة. وهو ما يؤدي إلى تهديد الأمن المجتمعي. فطبيعة بعض الدول الإفريقية بحكم تاريخها مع الاستعمار جعلها مجرد نسخة إفريقية لدولة المستعمر حيث حافظت على مؤسساته، وأبقت على نخبة سياسية مشبعة بثقافة غربية تخدم مصالح خارجية.

- بالنسبة للعوامل السياسية: إن من بين أسباب انخفاض معدلات التنمية الاقتصادية في إفريقيا هو انشغال القوى السياسية بالسلطة بدلا من التركيز على مواضيع ومجالات التنمية، وغلق المجال السياسي أدى إلى التمرد والعصيان المدني والحروب الأهلية والانقلابات العسكرية، وأضحت هذه الصفات من سمات بعض الدول الإفريقية[28].

- بالنسبة للعوامل الاقتصادية والاجتماعية فإن أكبر معيقات التنمية الاقتصادية في بعض البلدان الإفريقية ارتبط بعدم توفر خريطة استثمارية متكاملة، وكذا ضعف البنية التحتية للقارة، وغياب المنشآت والمواصلات الحديثة. ويعود سبب تأخر الجانب الاقتصادي إلى نقص التجهيزات الملائمة للإنتاج الزراعي، وعدم الاستفادة من فرص العولمة. أما فيما يخص النشاط الاقتصادي فإن الدول الإفريقية تعاني من رواسب المرحلة الاستعمارية، وإنتاج بعض السلع ما زال مرتبط بالشركات الاستعمارية التي كان هدفها هو جعل الدول الإفريقية سوقا للبضائع التي تنتجها الدول الاستعمارية وفي

نفس الوقت هي مصدر للمواد الأولية التي تحتاجها هذه الدول، وكذلك فإن السياسة الزراعية التي وضعتها الشركات الاستعمارية المتمثلة بتوسيع زراعة المحاصيل النقدية على حساب المحاصيل الغذائية الضرورية[29].

ب- بالنسبة للعوامل الخارجية: فبعدما كانت إفريقيا مستعمرة أوروبية تاريخيا، أضحت اليوم محل تنافس واستقطاب دولي من خلال الشركات المتعددة الجنسيات، وضغوط المؤسسات المالية الدولية، ومشاكل النزاعات والصراعات والإرهاب[30].

ووفقا لتقرير التنمية البشرية الصادر عن الأمم المتحدة 1994، فإن معظم دول إفريقيا تصنف باعتبارها صاحبة معدلات منخفضة وفقا لمؤشرات التنمية البشرية، وترى الأمم المتحدة وفقا لبياناتها الرسمية أن إفريقيا، لا زالت تعاني من أزمات تنموية ضخمة، وتتمثل تلك الأزمات وفقا لرؤية هذه المنظمة في مكافحة الأوبئة والأمراض كفيروس إيبولا، والإيدز من جهة، كما أن مشكلة الديون تعد أحد أهم الأزمات الهيكلية التي تعيق التنمية في إفريقيا، رغم الجهود الإقليمية والدولية المبذولة، بين مطالب الإعفاء أو إعادة الجدولة، أو التفكير في الاقتراض من الخارج عبر استصدار سندات حكومية لمعالجة أزماتها الخارجية كدول غانا والسنغال ونيجيريا وزامبيا ورواندا. ومع تخفيف عبئ ديون 30 دولة إفريقية ضمن مبادرة الدول الفقيرة الأكثر مديونية التي طرحها الصندوق النقد والبنك الدوليين بإجمالي حجم ديون مشطوبة تقدر بـ 100مليار دولار، إلا أن هذا المدخل زاد في تأزيم الوضع من خلال لجوء بعض الدول الإفريقية إلى الاقتراض الخارجي لمعالجة أزماتها الهيكلية، الأمر الذي زاد في تبعيتها للغرب[31].

المحور الثالث: التجربة الرواندية في التنمية: من الصراع الإثني إلى المصالحة والتنمية الشاملة

رواندا دولة صغيرة تقع وسط القارة الإفريقية في منطقة البحيرات الكبرى في الجهة الشرقية من إفريقيا، تبلغ مساحتها 26.338 ألف كم^2، ولا يتجاوز تعدادها السكاني 13 مليون نسمة، يتألف مجتمعها من عدة عرقيات: 80 ٪ من الهوتو، و10 ٪ من التوتسي، والبقية من أقليات جماعات التوال والأقزام[32]. تحدها من الشرق تنزانيا ومن الغرب جمهورية الكونغو الديمقراطية ومن الجنوب بورندي ومن الشمال أوغندا، وعاصمتها كيغالي، معدل النمو السكاني بها 2.3 ٪ لعام 2018، واللغة الرسمية فيها

الكينيا رواندية 93.2 ٪، وهناك لغات رسمية أخرى وهي الفرنسية، الإنجليزية، أما اللغة السواحلية تستخدم في المراكز التجارية. بالنسبة للديانة: الكاثوليكية 43.7 ٪، البروتستانت 49.5 ٪، المسلمون 2 ٪، لا دينيون ومعتقدات أخرى 4.8 ٪. كما تمتلك رواندا القليل من الموارد الطبيعية وقطاع الصناعات التحويلية الخفيفة فيها غير قادر على المنافسة، أما الزراعة ورغم قلة الأراضي فهي تمثل النشاط الاقتصادي الرئيسي[33].

أ- أسباب ونتائج الصراع الإثني في رواندا

رواندا هي إحدى أصغر الدول الزراعية في العالم، وبها حوالي 85 ٪ من سكانها مكون من قبائل الهوتو، والباقي من التوتسي، وقد خضعت رواندا للاحتلال الألماني بين عامي 1894-1918، وانتقلت للمستعمر البلجيكي بعد الحرب العالمية الأولى، وفي تلك الفترة أعطت بلجيكا امتيازات للتوتسي وفضلتهم على الهوتو، خالقة بذلك حالة من التوتر بين الإثنيتين، تفجرت في صورة عنف، اندلع قبل حصول رواندا على استقلالها، وقاد الهوتو سنة 1959 ثورة أجبرت حوالي 300 ألف من التوتسي على النزوح من أراضيهم، ليجعل منهم هذا الهروب الجماعي أقلية أقل عددا من قبل[34].

وفي 1961 نفى الهوتو المنتصرون الملك التوتسي إلى الخارج وأعلنوا الجمهورية المستقلة، والتي اعترفت بها بلجيكا فيما بعد في جويلية 1962. واستمر العنف الإثني بعد الاستقلال، حيث قتل ما بين 80 ألف إلى 200 ألف من الهوتو على يد التوتسي في بورندي عام 1972. وفي عام 1973 عين الجنرال **جوفينال هابياريمانا Juvenal Habyrimna** الذي يتنمي إلى الهوتو، حيث أصبح الزعيم الأوحد لرواندا طيلة عقدين من الزمن، وأسس حزبا سياسيا جديدا أسماه "الحركة الوطنية الثورية للتنمية"، وعندما اقتحمت "الجبهة الوطنية الرواندية" المؤلفة من التوتسي رواندا عام 1990، انطلقت الاشتباكات من جديد، ولم يتوقف إطلاق النار إلا بتوقيع الرئيس الرواندي على اتفاقية تضمن تشكيل حكومة انتقالية يشارك فيها أعضاء الجبهة الوطنية من التوتسي[35]. وقد حقق هجوم الجبهة الرواندية نجاحا كبيرا في البداية إلا أنه فشل في 27 أكتوبر 1990، وذلك بسبب المساعدات من طرف بعض الدول الأجنبية لنظام هابيار يمانا (الهوتو) واستمر الاقتتال إلى أن تم الإعلان عن وقف إطلاق النار عام 1992 بالتوقيع على اتفاقية "أروشا" التي تقضي بوقف القتال والأعمال العدائية لتبدأ مفاوضات السلام في 04 أوت 1993 بمدينة

أروشا في تنزانيا لإنهاء الحرب والعمل على تحقيق المصالحة الرواندية، وفي 06 أفريل 1994 أشعلت الحرب الأهلية في رواندا بعدما تم قتل كل من رئيس رواندا (هابيار يمانا) ورئيس بورندي وذلك عن طريق إسقاط طائرتهما بصاروخ أرض جو عند اقترابهما من مطار كيغالي، وقد تم اتهام التوتسي بارتكاب هذه العملية من طرف المتطرفين في رواندا عبر الصحف والإذاعة بخصوص مقتل الرئيس وطالبوا الهوتو بالانتقام والثأر من التوتسي، ونتيجة للتحريض الممنهج بدأت أعمال القتل والعنف، بعد قيام وحدات عسكرية بما فيها الحرس الرئاسي بعمليات القتل ضد التوتسي مستهدفة في البداية القادة السياسيين والمدنيين وكل من يقاوم من التوتسي، فتمت مهاجمة منازلهم وإحراقها حيث قتل العديد من التوتسي في تلك الأعمال وقدر عددهم بحوالي 250 ألف قتيل، وفي المقابل قامت الجبهة الوطنية الرواندية بالرد بعنف ضد الهوتو في أكبر المجازر التي شهدتها إفريقيا، واستمرت أعمال القتل والعنف إلى غاية تمكن الجبهة الوطنية الرواندية في 04 جويلية 1994 من السيطرة على مناطق أكثر في رواندا، لتنتهي بعد ذلك أعمال القتال والعنف في جويلية 1994، وتم طرد المتطرفين خارج البلاد، لتنتهي بذلك فصول حرب أهلية راح ضحيتها قرابة المليون قتيل، إضافة إلى تدمير الاقتصاد والبنية التحتية في وتفشي الفقر في ظل صمت المجتمع الدولي[36].

ب- السياسات التنموية والاقتصادية في ظل المصالحة الوطنية في رواندا

بعد انتهاء الحرب الأهلية في رواندا تم التركيز على تكوين وتقوية الجيش الوطني وتثبيت الأمن بالبلاد بقيادة بول كاغامي الذي شغل منصب وزير الدفاع ونائب الرئيس ما بين 1994-2004، فأصبحت البلاد تحت سلطة القانون وفسح المجال لانطلاق ورشات البناء، وقد تم تشكيل حكومة وحدة وطنية للقضاء على أي نوع من الإقصاء المؤسساتي المبني على الانتماء العرقي وامتصاص تأثير النعرات الطائفية والمضي قدما في تعبئة المواطنين من أجل المشاركة في بناء البلاد، كما تم إصلاح المؤسسات القضائية.

وقد تبنت الحكومة استراتيجية وطنية للنهوض بالاقتصاد الرواندي المنهار انطلقت من مقاربة أمنية وتنموية، ومع معدل 7 ٪ سنويا منذ عام 2000، أصبحت رواندا إحدى الدول الإفريقية الرائدة في النمو الاقتصادي. ووفقا للمصادر الرسمية

فإن الاستثمارات في مجال الزراعة والطاقة والبنية التحتية والتعدين قد حررت أكثر من مليون شخص من الفقر، وترافق هذا التطور مع تقوية اندماج رواندا في الهياكل الاقتصادية الإقليمية وكذا مشاركتها في المجتمع الدولي، وقد أصبحت رواندا رابع أكبر مساهم في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة[37]. وقد عملت الحكومة الرواندية على خلق بيئة جاذبة للاستثمارات الخارجية، وذلك بقانون جديد للاستثمار، لتصبح رواندا تاسعة الدول العشر الأكثر استقطابا للمستثمرين في إفريقيا وذلك وفقا لتقرير بنك إفريقيا الجنوبية عام 2015، وسياحيا، أصبحت كيغالي أكثر العواصم الإفريقية استقبالا للسياح، بسبب إلغاء التأشيرة لجميع الأجانب، وتسهيلات الإجراءات في المطار، كتخفيض سعر تأشيرة الدخول إلى حوالي 30 دولارا، والسماح بالحصول عليها في المطار، لتكون مداخيل السياحة أكثر من 400 مليون دولار عام 2016، بمساهمة بلغت 43 ٪ من الدخل الإجمالي للبلاد لتصبح نموذجا لتنمية القطاع الخاص في إفريقيا، وفي عام 2009 أصبحت رواندا عضوا في الكومنولث[38].

وبين عامي 2012 و2014 اعتبر الاقتصاد الرواندي أكثر الاقتصاديات نموا في المنطقة، حيث سجل الناتج المحلي الإجمالي نموا قدره 8 ٪، إلا أنه تباطأ عام 2016 ليسجل نسبة قدرها 6.9 ٪، وانخفضت نسبة الفقر من 57 ٪ عام 2005 إلى 45 ٪ عام 2010. أما في قطاعي الصحة والتعليم فقد تحسنت المؤشرات وانخفضت وفيات الأطفال ما دون سن الخامسة من 230 طفلا لكل 1000 مولود حي عام 1998 إلى 55 حالة وفاة في عام 2012. كما ركز الروانديون على الاستثمار في المجال التربوي من خلال تسهيل التمدرس وولوج التعليم حيث وصلت نسبة التمدرس عند الأطفال إلى 97 ٪ وهي أعلى نسبة في إفريقيا، كما تم التركيز على نوعية التعليم والانفتاح على الخارج من خلال الاهتمام باللغات الأجنبية وبث قيم المواطنة[39]. وفي عام 2016 استضافت القمة السابعة والعشرون للاتحاد الإفريقي والتي ناقشت أهم قضايا القارة الأمنية والسياسية والاقتصادية[40].

وحققت رواندا العديد من الانجازات التنموية خلال الفترة الماضية، فقد حافظت على معدلات نمو مرتفعة خلال العقد الماضي، حيث بلغ المعدل 8.6 ٪ خلال عام 2018 و7.8 ٪ في 2019، كما قفزت رواندا في مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال لعام 2018، الصادر عن البنك الدولي إلى المرتبة 29 عالميا والثانية إفريقيا، وهو المؤشر الذي يوجه المستثمرين المحليين والأجانب، وهو ما دفع شركة

فولكس فاغن الألمانية عملاق صناعة السيارات إلى اختيارها لتصبح مركزا لصناعة السيارات وتوزيعها في الشرق الإفريقي. وفي 2019 أطلقت رواندا أول قمر صناعي في تاريخها، وجاءت الخطوة في إطار مشروع متكامل لتحديث وتطوير شبكة الانترنت بتكلفة ملياري دولار وكذلك في إطار السعي لجعل رواندا مركزا للابتكار التكنولوجي في إفريقيا[41].

كما اهتمت رواندا بالبحث العلمي ومراكز البحوث من خلال التعاون مع شركات التكنولوجيا، ضمن مدينة للابتكار تربط بين صناعة التكنولوجيا المتقدمة والبحث والتعليم، وهي المدينة التي أعلنت رواندا عام 2015 أنها ستنفق 20 ٪ من ميزانيتها الإجمالية عليها لتصبح نموذجا يحتذى به في كل إفريقيا. نظرا للتعاون التكنولوجي الرواندي الياباني المشترك في قطاعات تكنولوجيا المعلومات والإلكترونيات والاتصالات والطاقة المتجددة، قامت رواندا بتأسيس مناطق مخصصة للتنمية الصناعية ومجهزة ببنية تحتية عالية الجودة، وإجراءات إدارية بسيطة مما جعل رواندا ثاني أسرع اقتصاد نموا في إفريقيا، فضلا عن اتفاقيات للتجارة الحرة مع أكثر من 50 دولة، وتطمح رواندا لتصبح دولة ذات دخل متوسط عام 2035، ثم دخل مرتفع عام 2050، من خلال رؤية تقوم على العديد من الإستراتيجيات القطاعية المفصلة التي كانت المحرك الرئيسي للنمو في العقد الأخير[42].

المحور الرابع: جهود وآفاق تحقيق التنمية في القارة الإفريقية

للتجارة بين الدول الإفريقية إمكانات هائلة في مجال إحداث وخلق فرص العمل وتحفيز الاستثمارات ودفع عجلة النمو في إفريقيا، حيث بذلت أغلب الحكومات الإفريقية منذ حصولها على الاستقلال جهودا عدة للاستفادة من الإمكانات التي تتيحها التجارة من أجل التنمية. وكان القادة الأفارقة قد أعلنوا في 2012 التزامهم السياسي المتجدد بتعزيز التجارة البينية والإسراع في إنشاء منطقة تجارة حرة في القارة، وهناك عدة أسباب تكمن وراء ضعف أداء التجارة الإقليمية في إفريقيا، ومن بينها أن النهج المتبع إزاء التكامل الإقليمي قد ركز على إزالة الحواجز التجارية أكثر من تركيزه على تنمية القدرات الإنتاجية الضرورية للتجارة[43].

بعد دخول اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية **(AFCFTA)** حيز التنفيذ في جانفي 2021، من الممكن أن تعمل على تغيير القواعد فيما يخص انتشال القارة من

الفقر، والواقع أن منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية قادرة على تسريع وتعديل تكوين الاستثمار المباشر الأجنبي في إفريقيا، وبالتالي تنويع مصادر النمو وتعزيز تجارتها الداخلية والخارجية، كما أن دمج أسواق إفريقيا الصغيرة نسبيا لتصبح من أكبر الأسواق العالمية من شأنه أن يعمل على تمكين المستثمرين من الاستفادة من الاقتصاديات الأكبر حجما[44].

وقد كانت الأهداف من إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية هي توحيد سوق السلع والخدمات، وزيادة التجارة البينية وحرية حركة الناس لتعميق التكامل الاقتصادي للقارة في إطار رؤية الاتحاد الإفريقي لقارة متكاملة ومزدهرة وسلمية، وبالتالي فإن توحيد إفريقيا تحت منطقة تجارية واحدة يخلق آفاقا إيجابية لاقتصاديات القارة حيث يتوقع أن تؤدي المبادرة إلى زيادة التدفقات التجارية وزيادة التجارة البينية داخل القارة.

كما يمكن اعتبار اتفاقية التجارة الحرة القارية كأحد أعظم الإنجازات الإفريقية في القرن الواحد والعشرين إذا ما تم تنفيذها، كما أن بدء العمل بالاتفاقية سيؤذن بجولات المفاوضات التي سيشهدها مقر الاتحاد الإفريقي في أديس أبابا والأمانة التنفيذية لمنطقة التجارة الحرة القارية في غانا، وذلك للتحاور حول حركة رؤوس الأموال والأشخاص وتسهيل الاستثمارات وإكمال أسس إنشاء اتحاد جمركي قاري من خلال إلغاء التعريفات الجمركية على التجارة بين البلدان الإفريقية بشكل تدريجي، وتعزيز القدرة التنافسية لاقتصاديات الأعضاء وتحفيز التنمية الصناعية، والتحاور حول التنمية الزراعية والأمن الغذائي.

وعليه فإن اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية ليست فقط محاولة لعكس اتجاه انخفاض التجارة البينية، بل هي مرحلة أساسية ضمن مبادرات قارية ضمن جدول أعمال 2063، بما في ذلك جواز السفر الإفريقي الموحد والعملة الإفريقية الموحدة وغيرهما لتعزيز التنمية الاجتماعية الشاملة وتحقيق الاستدامة الاقتصادية والتحول الهيكلي[45].

تسعى الدول الإفريقية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وقد نجحت في تحقيق البعض منها، كما أحرزت إفريقيا تقدما في حماية السلم والأمن وتقوية المؤسسات الديمقراطية، وتسعى الدول الإفريقية من خلال الاتحاد الإفريقي، بما في

ذلك الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا، والتجمعات الاقتصادية الإقليمية إلى تنفيذ خطة التنمية الإفريقية 2063، وتم إعداد الأجندة 2063 والتي تمثل جدول أعمال إنمائي لمدة 50 عاما ابتداء من 2013، وتقدم الأمم المتحدة الدعم المؤسساتي الرامي إلى مساعدة إفريقيا في تحقيق مزيد من أهداف التنمية المستدامة إلى اللجنة رفيعة المستوى لرؤساء الدول والحكومات الأفارقة.

وتتمثل أجندة التنمية الإفريقية في سبعة محاور رئيسية تعبر عن تطلع القارة الإفريقية لتحقيق التنمية المستدامة وهي على النحو التالي[46]:

- إفريقيا تنعم بالازدهار القائم على النمو الشامل والتنمية المستدامة؛

- قارة متكاملة ومتحدة سياسيا ومعتمدة على المثل العليا للوحدة الإفريقية الشاملة ورؤية النهضة الإفريقية؛

- إفريقيا قارة يسودها الحكم الرشيد والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والعدالة وسيادة القانون؛

- إفريقيا قارة تتمتع بالسلم والأمن؛

- إفريقيا قارة ذات هوية ثقافية قوية، وتراث وقيم وأخلاقيات مشتركة؛

- إفريقيا قارة تقود فيها الشعوب التنمية، بإطلاق الطاقات الكامنة للمرأة والشباب؛

- إفريقيا باعتبارها لاعبا وشريكا قويا.

وتعتبر أجندة 2063 الخطة الرئيسية للتحول الذاتي الذي تسعى إلى تحقيقه القارة الإفريقية من خلال تسخير المزايا النسبية في القارة كالتاريخ والثقافة والموارد الطبيعية، وتغيير وضعها على المستوى العالمي لإحداث التحول الاجتماعي والاقتصادي والتكنولوجي العادل للقضاء على الفقر وتنمية رأس المال البشري في إفريقيا، وبناء الأصول الاجتماعية والبنية التحتية وتمكين المرأة والشباب، وتعزيز السلم والأمن الدائمين، وبناء المؤسسات القائمة على التنمية الفعالة والمشاركة والمساءلة والحكم الرشيد.

الخاتمة

رغم العراقيل والصعوبات الداخلية والخارجية التي تعترض القارة الإفريقية لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، لاسيما ما تعلق بالمخاطر الأمنية وانعكاساتها الاقتصادية، والتي تعاني منها بعض دول القارة كالإرهاب، والجريمة المنظمة وتجارة الأسلحة والتهريب من أثارها السلبية، إضافة إلى مشاكل أخرى ذات بعد سياسي، كمشاكل بناء الدولة الوطنية، وعدم الاستقرار السياسي، ومسألة التحول الديمقراطي وقضايا الفساد والتدخل الخارجي، إلا أن العديد من الدول الإفريقية بإمكانها بناء نماذج تنموية ناجحة على طريقة رواندا، حيث أن أي عملية تنموية لا يمكن تجسيدها ميدانيا إلى من خلال بناء الأمن والسلم بكافة مستوياته خصوصا الأمن المجتمعي، الذي يعد مدخلا حاسما للانطلاق في تنمية حقيقية، وعليه يمكن الخروج بالنتائج التالية:

- ضرورة تبني إستراتيجية تنموية شاملة نابعة من خصوصيات الدولة الإفريقية ومن مقوماتها وإمكانياتها الطبيعية والاقتصادية؛

- تعزيز التعاون والتكامل الاقتصادي بين دول القارة الإفريقية وتفعيل منطقة التجارة الحرة القارية وتعزيز التجارة بين دول القارة وكذا تعزيز العمل الإفريقي المشترك من خلال منظمة الاتحاد الإفريقي؛

- تنسيق السياسات الأمنية الإفريقية من أجل سلامة الحدود المشتركة ومكافحة الجريمة المنظمة وتجارة الأسلحة والإرهاب والتهديدات العابرة للحدود وكل أشكال العنف؛

- الاحترام المتبادل والعمل على الحد من التدخل في الشؤون الداخلية لدول القارة، ومنع التحريض ضد أمنها الداخلي وتماسكها الاجتماعي؛

- محاربة الإيديولوجيات المتطرفة في دول القارة الإفريقية التي تمارس العنصرية أو تدعو للعنف وارتكاب المجازر والإبادات الجماعية، أو تكريس الطائفية والإقصاء؛

- احترام حقوق الإنسان والخصوصيات الثقافية والعرقية والدينية هو أساس لكل نهضة تنموية في الدول الإفريقية مع القضاء على كل مسببات الصراعات الداخلية؛

- تحقيق العدالة الاجتماعية والتوزيع العادل للثروة بين المناطق المختلفة داخل الدولة بشكل متوازن؛

- مواجهة التدخلات الخارجية في شؤون الدول الإفريقية خصوصا من الدول الاستعمارية والتي كانت سببا في الحروب الأهلية واستنزاف ثرواتها الطبيعية؛

-تحديث البنى السياسية والاقتصادية للدولة في إفريقيا وتوسيع الإنتاج الزراعي لتحقيق الأمن الغذائي؛

- السعي نحو تطوير الأنظمة الصحية لتحقيق الأمن الصحي خصوصا في ظل الأوبئة؛

- تثبيت وممارسة قيم الشفافية وترشيد النفقات والمحاسبة والحكامة الفعالة كآلية قانونية وسياسية لمحاربة الفساد ودمقرطة الحياة السياسية؛

- بناء بنية تحتية والتركيز على جلب الاستثمارات الداخلية والخارجية■

الهوامش

1. محمد كمال مصطفى، الطريق إلى التنمية الفاعلة، (مصر: مؤسسة فريديش،2016)، ص ص. 13-14.
2. نفس المرجع.
3. خيرة ويفي، "السياسات التنموية والثورات العربية: الواقع والتحديات"، المعهد المصري للدراسات، 2021/08/12، انظر: https://eipss-eg.org
4. مأمون أحمد محمد النور، "التنمية المستدامة،"مجلة الأمن والحياة،ع.361، (جمادى الثانية 1433)، ص.57.
5. مدحت محمد أبو النصر، إدارة وتنمية الموارد البشرية:الاتجاهات المعاصرة، (القاهرة: مجموعة النيل العربية،2007)، ص.189.
6. عبد الله عبد الكريم السالم، "رؤية أكاديمية لمفهوم التنمية المستقلة وإمكانية تحقيقها في العالم العربي في ظل العولمة"، المؤتمر العربي السنوي الخامس في الإدارة الإبداع والتجديد، 27-29 نوفمبر 2004، ص ص. 250 - 251.
7. نفس المرجع.
8. علي الزعبي، السياسات التنموية وتحديات الحراك السياسي في العالم العربي: دراسة حالة الكويت، (الكويت: مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، 2015)، ص. 25.

9. خيرة ويفي، مرجع سابق.

10. خديجة عرفة محمد أمين، الأمن الإنساني: المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2009)، ص. 21.

11. حسين باسم عبد الأمير، "الأمن الإنساني وعلاقته بالتنمية البشرية وحقوق الإنسان، "مجلة أهل البيت، ع.24. (أوت 2019)، ص. 536.

12. خديجة عرفة محمد أمين، مرجع سابق، ص. 33.

13. فريدة حموم، الأمن الإنساني مدخل جديد في الدراسات الأمنية، رسالة ماجستير في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية، (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2005)، ص. 44.

14. المرجع نفسه، ص. 45.

15. حسين باسم عبد الأمير، مرجع سابق، ص. 537.

16. فريدة حموم، مرجع سابق، ص. 66.

17. تقرير التنمية البشرية، 1994، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ترجمة: مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1994)، ص. 27.

18. حسين باسم عبد الأمير، مرجع سابق، ص ص. 537-538.

19. تقرير التنمية البشرية، مرجع سابق، ص. 30.

20. المرجع نفسه، ص. 31.

21. فريدة حموم، مرجع سابق، ص ص. 69-70.

22. محمد أحمد علي العدوي، مرجع سابق.

23. حمدي عبد الرحمان، "القوة الصاعدة: الاتجاهات الأربعة للمستقبل الإفريقي في عام 2035"، 2020/09/06، انظر:
https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/5751

24. حفيظة طالب، "التنمية الاقتصادية في إفريقيا: الفرص والقيود" 2018/03/22، انظر:
https://www.qiraatafrican.com

25. محمد عز الدين، "النشاط الزراعي في أفريقيا هل ستزدهر يوما ما"، مؤسسة النيل للدراسات الإفريقية والإستراتيجية، 2016/12/21، انظر:
http://africansc.iq/index.php?news_view&req=f80cc53940338800

26. حمدي عبد الرحمان، مرجع سابق.

27. مازن بابكر، "مشاكل التنمية في إفريقيا وكيفية حلها"، 2017/08/18، انظر:
https://www.sasapost.com/opinion/mazin-abuelhassan-africa-world/

28. حفيظة طالب، مرجع سابق.

29. حنان عبد الكريم الدليمي، "النشاط الاقتصادي في قارة إفريقيا"، 2013/12/10، انظر:
https://www.uobabylon.edu.iq/uobcoleges/lecture.aspx?fid=11&lcid=37554

30. الصادق محمودعبدالصادق، "مقومات ومعيقات التنمية الاقتصادية في إفريقيا: نظرة جغرافية، "مجلةالجامعة الأسمرية، ع.21، (2011)، ص ص. 383-384.

31. علي أبو فريحة، "تحليل واقع التنمية في إفريقيا"، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، ع.09، (يناير 2021)، ص 52.

32. آمال مجناح وفايزة والي، "مقاربة الحكم الراشد مدخل لتحقيق التنمية في إفريقيا: رواندا نموذجا"، 2021/05/25، انظر: https://www.qiraatafrican.com

33. آية ياسين محمود، "النظام السياسي في رواندا منذ 1994"، 2020/11/21، انظر:
http://www.acrseg.org/41743

34. لبنى أحمد نور محمد، الصراع الإثني: دراسة أنثروبولوجية لقبائل التوتسي في رواندا، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، 2015)، ص ص. 6-7.

35. نفس المرجع، ص ص. 6-7.

36. أحمد جمال الصياد، "رواندا بين الحرب الأهلية والتحول الديمقراطي"، المركز العربي الديمقراطي، 04/15/، 2021، انظر: https://democraticac.de/?p=74066

37. ألفونس نكوسي، "المعجزة الرواندية"، 2019، انظر:

https://ar.unesco.org/courier/20192-/lmjz-lrwndy

38. أحمد سمير سامي، "حكايات من رواندا: من الإبادة إلى أيقونة التنمية الإفريقية"، 2019/04/29، انظر:

https://www.ida2at.com/tales-rwanda-genocide-icon-african-development/

39. عزيز أشيبان، "في صلب التجربة التنموية لدولة رواندا: دروس وعبر"، 2019/06/12، انظر:
https://www.raialyoum.com

40. محمد زكرياء، " جمهورية رواندا" بين ماض محرق ومستقبل مشرق، "مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل، م.01، ع03، (سبتمبر 2018)، ص ص. 205-208.

41. مجناح آمال وفايزة والي، مرجع سابق.

42. أحمد سمير سامي، مرجع سابق.

43. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، مجلس التجارة والتنمية، الدورة الستون، التنمية الاقتصادية في إفريقيا، "التجارة بين البلدان الأفريقية: إطلاق دينامية القطاع الخاص"، جنيف 16-27 سبتمبر 2013، انظر:

https://unctad.org/system/files/official-document/tdb60d4_ar.pdf

44. هيبوليتفوفاك، "دمج أهداف الأمن والتنمية في أفريقيا"، 2021/05/17، انظر:

https://www.albayan.ae/opinions/knowledge/20211.4165438-17-05-

45. حكيم نجم الدين،" اتفاقية التجارة الحرة الإفريقية: أي فرص لمشاكل القارة"، 2021/01/31، انظر:
https://studies.aljazeera.net

46. سالي محمد فريد، "الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية في خطة التنمية الإفريقية 2063"، انظر:
https://www.sis.gov.eg/UP/8-45.pdf

قائمة المراجع:

•الكتب:

1. أبو النصر مدحت محمد، إدارة وتنمية الموارد البشرية: الاتجاهات المعاصرة، (القاهرة: مجموعة النيل العربية، 2007).

2. أحمد نور محمد لبنى، الصراع الإثني: دراسة أنثروبولوجية لقبائل التوتسي في رواندا، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، 2015).

3. الزعبي علي، السياسات التنموية وتحديات الحراك السياسي في العالم العربي: دراسة حالة الكويت، (الكويت: مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، 2015).

4. عرفة محمد أمين خديجة، الأمن الإنساني: المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2009).

5. مصطفى محمد كمال، الطريق إلى التنمية الفاعلة،(مصر: مؤسسة فريديش، 2016).

• المجلات والدوريات:

6. أبو فريحة علي، "تحليل واقع التنمية في إفريقيا"، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، ع.09، (يناير 2021).

7. باسم عبد الأمير حسين، "الأمن الإنساني وعلاقته بالتنمية البشرية وحقوق الإنسان"، مجلة أهل البيت، ع.24. (أوت 2019).

8. زكرياء محمد، " جمهورية رواندا بين ماض محرق ومستقبل مشرق"، مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل، م.01، ع03، (سبتمبر 2018).

9. مأمون أحمد محمد النور، "التنمية المستدامة"، مجلة الأمن والحياة، ع.361، (جمادى الثانية 1433).

10. الصادق محمود عبد الصادق، "مقومات ومعيقات التنمية الاقتصادية في إفريقيا: نظرة جغرافية"، مجلة الجامعة الأسمرية، ع.21، (2011)، ص 383-384.

•الرسائل الجامعية:

11. حموم فريدة، الأمن الإنساني مدخل جديد في الدراسات الأمنية، رسالة ماجستير في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية، (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2005).

•التقارير:

12. تقرير التنمية البشرية 1994، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ترجمة: مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 1994).

•الملتقيات:

13. عبد الله عبد الكريم السالم، "رؤية أكاديمية لمفهوم التنمية المستقلة وإمكانية تحقيقها في العالم العربي في ظل العولمة"، المؤتمر العربي السنوي الخامس في الإدارة الإبداع والتجديد، 27-29 نوفمبر 2004.

•المواقع الإلكترونية:

14. حمدي عبد الرحمان، "القوة الصاعدة: الاتجاهات الأربعة للمستقبل الإفريقي في عام 2035"، 2020/09/06، انظر: https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/5751

15. حفيظة طالب، "التنمية الاقتصادية في إفريقيا: الفرص والقيود" 2018/03/22،انظر: https://www.qiraatafrican.com

16. الدليمي حنان عبد الكريم، "النشاط الاقتصادي في قارة إفريقيا"، 2013/12/10، انظر: https://www.uobabylon.edu.iq/uobcoleges/lecture.aspx?fid=11&lcid=37554

17. محمد عز الدين، "النشاط الزراعي في أفريقيا هل ستزدهر يوما ما"، مؤسسة النيل للدراسات الإفريقية والإستراتيجية، 2016/12/21، انظر: http://africansc.iq/index.php?news_view&req=f80cc53940338800

18. مازن بابكر، "مشاكل التنمية في إفريقيا وكيفية حلها"، 2017/08/18، انظر: https://www.sasapost.com/opinion/mazin-abuelhassan-africa-world

19. مجناح آمال وفايزة والي، "مقاربة الحكم الراشد مدخل لتحقيق التنمية في إفريقيا: رواندا نموذجا"، 2021/05/25، انظر: https://www.qiraatafrican.com

20. نجم الدين حكيم، "اتفاقية التجارة الحرة الإفريقية: أي فرص لمشاكل القارة"، 2021/01/31، انظر: https://studies.aljazeera.net

21. الصياد أحمد جمال، "رواندا بين الحرب الأهلية والتحول الديمقراطي"، المركز العربي الديمقراطي، 2021/04/15، انظر: https://democraticac.de/?p=74066

22. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، مجلس التجارة والتنمية، الدورة الستون، التنمية الاقتصادية في إفريقيا، "التجارة بين البلدان الأفريقية: إطلاق دينامية القطاع الخاص"، جنيف 16-27 سبتمبر 2013، انظر:
https://unctad.org/system/files/official-document/tdb60d4_ar.pdf

23. سالي محمد فريد، "الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية في خطة التنمية الإفريقية 2063"، انظر: https://www.sis.gov.eg/UP/845-.pdf

24. هيبوليتفوفاك، "دمج أهداف الأمن والتنمية في أفريقيا"، 2021/05/17، انظر:
https://www.albayan.ae/opinions/knowledge/20211.4165438-17-05-

25. ويفي خيرة، "السياسات التنموية والثورات العربية: الواقع والتحديات"، المعهد المصري للدراسات، 2021/08/12، انظر: https://eipss-eg.org

26. ياسين محمود آية، "النظام السياسي في رواندا منذ 1994"، 2020/11/21، انظر:
http://www.acrseg.org/41743